

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية

دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2015-2017)

Accounting disclosure in the financial statements of Algerian companies

Case Study of Listed Companies during the Period (2015-2017)

ط.د: دواق سميرة¹، أ.د: بلعجوز حسين²¹ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - douaksamira8@gmail.com² جامعة محمد بوضياف - المسيلة - h_beladjouz@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/12/23

تاريخ الاستلام: 2018/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS خلال الفترة (2015-2017)، وذلك من خلال تطبيق اختبار ثنائي الحد (Binominal Test). وبعد تحليل البيانات إحصائياً خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها التزام الشركات المساهمة المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017) بنسبة إجمالية تقدر بـ (59%).

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية، شركات المساهمة، البورصة.

تصنيف JEL : M41.

Abstract:

The objective of this study is to test the extent to which Algerian Listed shareholding companies are committed to the requirements of accounting disclosure in accordance with The International Accounting Standard IAS 1 during the period (2015-2017) through the implementation of the "binominal test".

After the statistical analysis of the data, the study concluded that the Algerian Listed shareholding companies comply with the accounting disclosure requirements during the period (2015-2017) at a total rate of 59%.

Keywords: Accounting Disclosure, International Accounting Standards, shareholding companies, Stock Exchange.

Jel Classification Codes: M41.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de tester dans quelle mesure les sociétés par actions algériennes cotées en bourse sont tenues de respecter les exigences de divulgation comptables conformément à la norme comptable internationale IAS (1) au cours de la période (2015-2017) par la mise en œuvre du « test binominal ».

Après l'analyse statistique des données, l'étude a conclu que les sociétés par actions cotées en bourse se sont conformées aux exigences de divulgation comptable au cours de la période (2015-2017) d'un taux total de 59%.

Mots-clés: Divulgation comptable, normes comptables internationales, sociétés par actions, bourse.

Codes de classification de Jel: M41.

المؤلف المرسل: دواق سميرة، الإيميل: douaksamira8@gmail.com

1. مقدمة:

تأثرت مهنة المحاسبة في الفترة الأخيرة بانهيار العديد من الشركات العالمية مثل Lehman brothers banque و Enron company والتي تلتها الأزمة المالية العالمية (2008)، بالإضافة إلى غيرها من الأحداث التي ساهمت في انعدام ثقة مستخدمي البيانات بالقوائم المالية المنشورة، فضلاً عن التطور الوظيفي للمحاسبة حيث مع توسع التطورات

الاقتصادية من فرص استثمارية وتمويلية للشركات على المستوى الدولي، تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر المحاسبية، غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات، غايته الأساسية توفير المعلومات الملائمة لصنع القرارات.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة، حيث كان تطوره مواكبا إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية. أين كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المالية العالمية والحاجة إلى معلومات فورية أثر مباشر على مهنة المحاسبة ومفهوم الإفصاح. إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا أهمية خاصة للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وأليات هذه الأسواق، مما زاد من أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، بصفتها أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

1.1. مشكلة الدراسة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات أداة لتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء الشركة وتبين مركزها المالي، على الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول طبيعة العناصر التي تحتاجها كل فئة من فئات مستخدمي هذه القوائم، إلا أنه يجب توفير حد أدنى من المعلومات التي تحتاجها كل فئة، وهذا ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1) "عرض القوائم المالية" الذي ينص على الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية للشركات.

الجزائر كبيئة أعمال تسعى إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي سارعت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الذي يستوحي قواعده من المعايير الدولية IAS/IFRS، حيث نص بإلزامية إمتثال الشركات الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1) لتحقيق الملائمة في المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لهذه الشركات لخدمة مستخدميها.

بناء على ما تقدم تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى إلتزام الشركات الجزائرية

المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1) خلال الفترة (2015-2017)؟
هذا التساؤل يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلتزم الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بالإفصاح عن القوائم المالية التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)؟
- هل تلتزم أغلب شركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمستوى مقبول من الإفصاح خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017؟
- هل تلتزم شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017؟

قصود الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعد قائمتي الميزانية والدخل من ضمن أكثر القوائم المالية التي التزمت الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية بالإفصاح عنها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017.
- تلتزم أغلب شركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمستوى مقبول من الإفصاح خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017.
- تلتزم شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017.

2.1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح المحاسبي كأداة لتوفير المعلومات الملائمة للأطراف التي تستخدمها، حيث تتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين، المقرضين، الجهات الحكومية وغيرها وكذا الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل الجهات بناء على هذه المعلومات.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1).
- التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبند والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS (1).

4.1. منهجية الدراسة:

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج التحليلي لمعرفة مدى التزام الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS (1) خلال الفترة (2015-2017).

5.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (Vo Thi Thuy Trang, Nguyen Cong Phuong, 2015) بعنوان: **The disclosure in the annual reports by the listed companies on the Ho Chi Minh (HOSE) stock exchange.**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة Ho Chi Minh Exchange (Minh Exchange HOSE) فيتنام، اعتمدت هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية من خلال تصميم مؤشر يتكون من 94 بند للإفصاح استنادا لأحكام ومبادئ حوكمة الشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتقارير السنوية للشركات المدرجة. حيث وضع الباحثين أهمية هذا المؤشر في قياس مستوى الإفصاح الذي في رأيهم هو أكثر موضوعية من الآراء الذاتية وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استخدام هذا المؤشر أن مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات محل الدراسة والتي تتكون من 260 شركة مدرجة لسنة المالية 2013 كان بنسبة 23.9% وهي نسبة منخفضة في رأي الباحثين، حيث أرجعوا ذلك إلى انعدام وجود القوانين والأنظمة الرقابية التي تعنى بالإفصاح وهذا ما جعل من مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في البورصة لدول النامية كالفيتنام منخفض مما يؤثر على شفافية القوائم المالية للشركات.

- دراسة (Ben Kwame Agyei-Mensah , 2012) بعنوان **the impact of adopting international accounting standards 1 (IAS1) in Ghana : the extent of disclosures, and their relationship to corporate characteristics.**

تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة ببورصة غانا وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، حيث اهتمت هذه الدراسة بالدرجة الأولى بالعلاقة بين مدى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وبعض خصائص الشركة كحجمها، الربحية، السيولة، الرافعة المالية وحجم التدقيق. فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي اعتمد عليه الباحث في إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وخصائص الشركات، فخلص إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين مدى الإفصاح و السيولة، كما لم تقدم نتائج التحليل الإحصائي الدعم لعلاقة إيجابية بين مدى الإفصاح وحجم الشركة، الربحية، الرافعة المالية، وحجم التدقيق. وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية نسبته 60.9% وهذا ما يثبت في رأي الباحث أن معظم الشركات المدرجة في بورصة غانا لا تمتثل إلى حد كبير لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

2. الجانب النظري

1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

أصبحت قضية الحصول على المعلومات المالية من أهم القضايا التي يستهدفها مستخدميها من أطراف مختلفة، حيث أن الحاجة إلى معلومات تتصف بالدقة والموثوقية، المصدقية والوقتية تعكس الوضعية المالية للمنشآت الاقتصادية، أصبح ضرورة حتمية لاتخاذ القرارات الرشيدة ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإمتثال لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

كان Moonitz من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح، في دراسة صدرت له عن المعهد الأمريكي لمحاسبين القانونيين (AICPA) بين فيها أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ثم الطرف أو الأطراف التي سوف تستخدم هذه المعلومات وأخيرا توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات (مطر، السويطي، 2012). ولخص مفهوم الإفصاح بقوله "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظلة" (Moontiz، 1961).

ويعرف الشيرازي الإفصاح على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية" (الشيرازي، 1990).

كما يعرفه أبو زيد على أنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية" (أبو زيد، 2005).

يتمثل الهدف العام من الإفصاح في إظهار العرض العادل Fair Presentation أو التعبير الحقيقي والعادل من خلال القوائم المالية وبشكل عادي عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات (الناغي، 2017).

2.2. مستويات الإفصاح المحاسبي:

يميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي هما:

المدخل الأول: تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن التمييز بين ثلاث مستويات هي:

- الإفصاح الكامل أو التام Full Disclosure: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ (الشيرازي، 1990)؛
- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure: يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب أن يفصح عنه على نحو لا يجعل القوائم المالية مظلة (الوقاد، 2011)؛
- الإفصاح العادل Fair Disclosure: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية (أبوبكر، 2017).

المدخل الثاني: في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح إلى:

- الإفصاح الوقائي Protective Disclosure: تعبر عن الإتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي (الشيرازي، 1990)؛
- الإفصاح التثقيفي Informative Disclosure: يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الاعلامي (الشيرازي، 1990)؛
- الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري: يرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري وإجباري إلى التشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة (بن فرج، 2015).

3.2. متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبي الدولي IAS رقم (1)

تعد التقارير والقوائم المالية من أهم المصادر للإفصاح المحاسبي التي يعتمد عليها مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، حيث تعتبر هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات. سنركز في دراستنا على متطلبات الإفصاح المحاسبي التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وسنعرضها فيما يلي:

أ. المعلومات الخاصة بالإفصاح العام:

يتطلب المعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية وإفصاحات أخرى في الملاحق يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية: اسم (عنوان) القائمة، اسم المنشأة المعدة لها القائمة، ما إذا كانت للمشروع لوحده أم لمجموعة مشاريع (قوائم موحدة)، الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة، العملة المستخدمة في عرض القوائم، مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية (الأرقام بالآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف) (أبونصار وحميدات، 2013).

ب. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها كحد أدنى على البنود الآتية (مطر، السويطي، 2012):

الممتلكات والمصانع والمعدات، الالتزامات المالية، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، الاستثمارات العقارية، النقد ومعدلات النقد، الأصول غير الملموسة، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، الأصول المالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، المخصصات، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، الأصول البيولوجية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية، المخزون.

يجب على الشركة بالإضافة إلى البنود السابقة أن تفصح عما يلي إما في الميزانية أو في الإفصاحات فيما يتعلق برأس المال المصدر والاحتياطات (الجعرات، 2017): عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل، والمصدرة وغير المدفوعة بالكامل، القيمة السوقية للسهم والأسهم التي ليس لها قيمة اسمية، تسوية رصيد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة، وصف الحقوق والتفضيلات والقيود، أسهم الخزينة بما في ذلك الأسهم المكتناة بواسطة المنشآت التابعة والزميلة، الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب خيارات أو عقود وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

ج. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل

يجب أن يشمل بيان الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية (الخطيب، 2002): الإيراد، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، صافي الربح أو الخسارة للفترة، المصروف الضريبي، حصة الأقلية، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يجب على الشركة بالإضافة إلى البنود السابقة أن تفصح عما يلي إما في قائمة الدخل أو في الإفصاحات (أبونصار وحميدات، 2013):

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبياً)، يتطلب المعيار رقم (1) الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل وتشمل الحالات التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف ما يلي: هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات، نتيجة بيع الاستثمارات، تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للإسترداد (خسارة التدني في القيمة)، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات (أرباح استعادة التدني)، إعادة هيكلة أنشطة المنشأة، والمبالغ المعكوسة لأية مخصصات لتكاليف الهيكلة، أرباح أو خسائر بيع أو شطب أو التخلص من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.

د. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية

تضمن المعيار المحاسبي الدولي (7) IAS والمسمى التدفقات النقدية بعض المتطلبات كحد أدنى للإفصاح نعرضها فيما يلي:

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية: ومن أمثلتها المقبوضات النقدية المتأتية من بيع السلع وتقديم الخدمات، المقبوضات النقدية من العمولات والأنوات والرسوم والإيرادات الأخرى، المدفوعات النقدية للموردين، المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها، المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود المشتقات المالية المحتفظ بها؛

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية: ومن أمثلتها شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة، المتحصلات النقدية من بيع هذه الممتلكات، المدفوعات النقدية لشراء الأسهم وسندات المنشآت الأخرى، المقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات المنشآت المالية الأخرى، المدفوعات النقدية نتيجة تقديم القروض، المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض؛

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية: ومن أمثلتها المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم، المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو إسترجاع أسهم المنشأة المصدرة، المتحصلات النقدية من إصدار سندات أو قروض، المدفوعات النقدية لتسديد القروض، المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الإلتزام القائم المتعلق بعقد إيجار تمويلي.

هـ. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب أن تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية كحد أدنى البنود التالية: الدخل الشامل عن الفترة وفقا لما تضمنته قائمة الدخل مع عرض الدخل الشامل العائد لملاك الشركة الأم بشكل منفصل عن الدخل الشامل العائد لحقوق غير المسيطر عليها، آثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة التصوير بأثر رجعي بالاستناد إلى المعيار (8) IAS وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.

تسوية بين القيم المرحلية لكل بند من بنود حقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة، والإفصاح عن كل تغير فيها، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن: الربح أو الخسارة عن الفترة، كل بند من بنود الدخل الشامل، العمليات مع الملاك، موضحا بشكل منفصل: استثمارات الملاك والتوزيعات لهم، التغيرات في حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لم ينتج عنها فقدان سيطرة، التوزيعات المعترف بها للملاك خلال الفترة والتوزيعات لكل سهم، ويمكن الإفصاح عنها من خلال الملاحظات بدلا من قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

و. جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

المتطلبات السابقة الذكر تمثل الحد الأدنى المطلوب للإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، لكن هناك معايير محاسبية أخرى أوردت بعض التفاصيل المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية السنوية وفيما يلي بعض القواعد الخاصة بمتطلبات الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية نشير إليها بإيجاز فيمايلي:

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم (أبونصار وحميدات، 2013).

وتتعلق هذه الإيضاحات عموما على سبيل الذكر وليس لحصر بما يلي: بما يفيد الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، بأسس إعداد القوائم المالية وخاصة أسس القياس التي تم استخدامها (تكلفة تاريخية، قيمة عادلة ... إلخ)، بالسياسات المحاسبية المحددة التي تم استخدامها وتوضيح أي تغيير يحدث في هذه السياسات أسبابه ومبرراته، معلومات إضافية تتطلبها المعايير ولم يتم عرضها على متن قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر ملائمة لفهمها.

إفصاحات أخرى وتشمل: الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية، الإفصاح عن اسس القياس المستخدمة، الإفصاح عن تصحيحات الأخطاء في القوائم المالية، الإفصاح عن طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وكذا تأثيرها المالي، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة من خلال وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف، الإفصاح عن هدف الشركة في الاستمرارية واذا كان للشركة عمر محدد يجب الإفصاح عن مقدار ذلك العمر، الإفصاح عن التوزيعات التي تم الاعتراف بها لتوزيعها على أصحاب الملكية خلال الفترة، الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة، الإفصاح عن التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية.

3. الجانب التطبيقي

1.3. لمحة عن بورصة الجزائر:

تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988، أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، وفي نفس الوقت صدرت قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك إنشاء صناديق المساهمة ومن جملة هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة تسمى شركة القيم المنقولة S.V.M مهمتها تشكل إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية وقد قدر رأس مالها بـ 320.000,00 دج ويديرها مجلس الإدارة المتكون من 08 أعضاء حيث أن كل عضو يمثل أحد الصناديق المساهمة، وقد عرفت الفترة (1990-1992) إصدار مرسومين تنفيذيين الأول رقم 169 الصادر في 21 ماي 1991 يشمل تنظيم العمليات على القيم المنقولة والثاني رقم 91-177 يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وكذا شروط الإصدار من طرف شركات رأس المال. أما في الفترة (1992-1999) مرت شركة القيم المنقولة S.V.M بمرحلة حرجة ناجمة عن ضعف رأس مالها الاجتماعي والدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه، وفي فيفري 1992 تم رفع رأس مالها إلى 9.320.000,00 دج كما تم تغيير اسمها وأصبحت تسمى بورصة القيم المتداولة (B.V.M: Bourse des Valeurs Mobilières)، وبموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم الأخير 10-93 على إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB وشركة تسيير القيم المنقولة (SGBVM) (بوكساني، 2005)، حيث كان الافتتاح الرسمي والفعلي لها يوم 17 ديسمبر 1997 بمقر الغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة. وتحتوي بورصة الجزائر على (فداوي، 2017): لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV): مؤسسة سوق المالية وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره حاليا 475.200.000 دج، الوسيط في عملية البورصة (IOB): وتشمل مؤسسات الاستثمار، المؤتمر المركزي (PB): الجزائر للمقاصة.

يوجد حاليا خمس شركات مدرجة في بورصة الجزائر وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الرقم	اسم الشركة	الرمز في البورصة	القطاع الناشطة فيه	تاريخ بداية التداول
1	مجمع صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	1999/09/--
2	مؤسسة التسيير الفندقي -الأوراسي-	AUR	السياحة	2000/02/14
3	أليانس للتأمينات	ALL	التأمينات	2011/03/07
4	أن سي أروبية	ROUI	الصناعة الغذائية	2013/07/03
5	بيوفارم	BOI	الصناعة الصيدلانية	2015/--/--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر، أنظر إلى <http://www.sgbv.dz/ar/index.php> بتاريخ 2018/09/16، على الساعة 17:26.

2.3. عينة وحدود الدراسة الاحصائية:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية، وتشمل عينة الدراسة الاحصائية خمس شركات مساهمة بشرط أن لا تكون قد توقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، أي أن العينة في هذه الحالة تشكل بما نسبته (100%) من مجتمع الدراسة، أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فهي ممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2017، أي على مدى ثلاث سنوات. ومن خصائص الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية نذكر مايلي:

- حجم رأسمال الشركات خلال الفترة (2015-2017) كما هو مبين في الجدول رقم (02) الملحق رقم (01)، نلاحظ أن رأسمال شركة بيوفارم (BOI) والمتخصصة في الصناعات الدوائية هو الأكبر، وبعدها يلها مجمع صيدال (SAI) الذي ينشط في نفس القطاع، أما شركة أن سي أروبية (ROUI) فهي أقل الشركات من حيث رأس المال:

- تطور النتيجة المحققة خلال الفترة (2015-2017) كما هو مبين في الجدول رقم (02) الملحق رقم (01)، نلاحظ أن الشركات المتخصصة في الصناعات الدوائية حققت نتيجة صافية (ربح) أكبر من الشركات الأخرى على مدى 3 سنوات، حيث تحتل شركة بيوفارم (BOI) المرتبة الأولى وبعدها يلها مجمع صيدال (SAI)، كما نلاحظ أن شركة أن سي أ روية (ROUI) تحقق أقل النتائج، آخرها تحقيق خسارة في سنة 2017.

3.3. مصادر بيانات الدراسة الاحصائية:

فيما يتعلق بمصادر جمع المعلومات في الدراسة الاحصائية سوف يتم الاعتماد على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، بحيث تعتمد هذه الدراسة على القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير محافظي الحسابات، تقارير التسيير والتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة 2015 إلى 2017، و قد تم الحصول على هذه البيانات بالاطلاع على المواقع الالكترونية للشركات محل الدراسة والبورصة أنظر للجدول رقم (03) في الملحق رقم (02).

4.3. أدوات الدراسة الاحصائية:

من أجل الاجابة على فرضيات الدراسة قام الباحثين بتحويل المعطيات والمعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير التسيير والتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة عن متطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة الممتدة 2015 إلى 2017، من متغيرات وصفية (qualitative variables) إلى متغيرات وهمية (Dummy Variables)، وفقا لهذه الطريقة تم اختيار مجموعة من البنود لمتطلبات الإفصاح المحاسبي استنادا للدراسات السابقة والمعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي، بحيث إذا التزمت الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي أعطيت المتغير الوهمي رقم (1)، أما إذا لم تلتزم فتعطى المتغير الوهمي رقم (0)، وذلك طيلة الفترة الممتدة 2015 إلى 2017 للشركات محل الدراسة أنظر للجدول رقم (04) في الملحق رقم (03).

نظرا لطبيعة البيانات المتعلقة بالدراسة، التي أصبحت على شكل متغيرات وهمية (Dummy Variables) لمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتي بلغت 70 بند متعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أي عبارة عن سلسلة قيم تأخذ تكرارات (0,1) على مدى 3 سنوات، بحيث قام الباحثين بحساب النسب المئوية وتطبيق إختبار ثنائي الحد (Binomial Test) الذي يتوافق مع طبيعة هذه البيانات، ليتم تحديد النسبة الاجمالية للالتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في العينة المدروسة خلال الفترة (2015-2017).

4. تحليل النتائج:

1.4. إختبار الفرضية الأولى:

لاختبار الفرضية الأولى القائلة "تعد قائمتي الميزانية والدخل من ضمن أكثر القوائم المالية التي إلتزمت الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية بالإفصاح عنها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017"، قام الباحثين بحساب النسب المئوية لإلتزام الشركات محل الدراسة لبنود متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية خلال الفترة (2015-2017). من خلال الجدول رقم (05) أنظر الملحق رقم (04)، نجد أن كل الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية تقوم بالإفصاح على المعلومات التي تتضمنها الميزانية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها، بنسبة تفوق 50% فأكثر من البنود المتضمنة في هذا المتطلب الإفصاحي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، بحيث يضم هذا المتطلب 20 بند من بنود الإفصاح المحاسبي التي تدخل ضمن الميزانية أو ضمن الإيضاحات المتممة لها خلال سنة لكل شركة، أما بالنسبة الإجمالية لهذه القائمة لجميع الشركات بلغت 91,1%، وكذلك نلاحظ من نفس الجدول أن كل الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل أو ضمن الإيضاحات المتممة لها، بنسبة تفوق 77% لشركة ROUIBA بنسبة تفوق 93% للشركات المتبقية من البنود المتضمنة في هذا المتطلب الإفصاحي خلال الفترة الممتدة من

2015 إلى 2017، بحيث يضم هذا المتطلب 15 بند من بنود الإفصاح المحاسبي التي تدخل ضمن قائمة الدخل أو ضمن الإفصاحات المتممة لها خلال سنة لكل شركة، أما بالنسبة الإجمالية لهذه القائمة لجميع الشركات بلغت 56%. كما نجد أن باقي بنود متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية تبقى ملتزم بها في بعض الشركات وغير ملتزم بها في شركات أخرى كقائمة تدفقات الخزينة أو ضمن الإفصاحات المتممة لها ملتزم بها في جميع الشركات بنسبة 100% خلال السنوات محل الدراسة ماعدا شركة ALLIANCE التي لم تلتزم بها إطلاقا، أما باقي بنود متطلبات الإفصاح المحاسبي نسيها متدنية أو معدومة في بعض الشركات ومرتفعة في أخرى.

إذن تتفق الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 في الإفصاح على المعلومات التي تتضمنها قائمتي الدخل والميزانية، ومنه نقبل الفرضية القائلة "تعد قائمتي الميزانية والدخل من ضمن أكثر القوائم المالية التي إلتزمت الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية بالإفصاح عنها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017".

2.4. إختبار الفرضية الثانية:

لاختبار الفرضية الثانية القائلة "تلتزم أغلب شركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمستوى مقبول من الإفصاح خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017"، قام الباحثين بتطبيق إختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاختبار فرضية وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام كل شركة من شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)، وذلك عن طريق اختبار مدى اختلاف البيانات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي (0,5) لكل شركة على حدة، ومنه فإن الفروض الإحصائية هي:

H_0 : لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017) بالنسبة لكل شركة.

H_1 : تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017) بالنسبة لكل شركة.

من خلال الجدول رقم (06) أنظر الملحق رقم (05)، الخاص باختبار ثنائي الحد لكل شركة خلال الفترة (2015-2017)، نلاحظ أن مجمع "صيدال" يلتزم ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 59% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 123 من أصل 210 مشاهدة، أما شركة "أن سي أ روية" فتلتزم ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 59% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 124 من أصل 210 مشاهدة، وبالنسبة لشركة "أليانس للتأمينات" فتلتزم ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 42% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 89 من أصل 210 مشاهدة، بحيث تعتبر أدنى نسبة للإفصاح بين الشركات محل الدراسة، أما شركة "الأوراسي" فتلتزم ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 70% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 147 من أصل 210 مشاهدة، وهي أعلى نسبة إفصاح بين الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، أما شركة "بيوفارم" فتلتزم ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 67% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 140 من أصل 210 مشاهدة، وبالنظر إلى قيمة المنخفضة لمستوى المعنوية (Sig) لجميع الشركات محل الدراسة هي أقل من (0,05)، مما يشير إلى أن نسبة التزام كل شركة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017) أكبر من نسبة عدم الالتزام بها، ومستوى المعنوية يؤيد هذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام كل شركة من الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017).

ومنه تم قبول الفرضية القائلة "تلتزم أغلب شركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمستوى مقبول من الإفصاح خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017".

3.4. إختبار الفرضية الثالثة:

لاختبار الفرضية الثالثة القائلة "تلتزم شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017"، قام الباحثين بتطبيق إختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لاختبار فرضية

وجود مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)، وذلك عن طريق حصر المشاهدات الإجمالية للمتغيرات الوهمية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي على شكل تكرارات (0,1) في كل الفترات المدروسة، لتصبح سلسلة مكونة من 1050 مشاهدة ثم اختبار مدى اختلاف البيانات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن متوسط افتراضي يساوي (0.5) لكل الشركات، ومنه فإن الفرضيات الإحصائية هي:

H₀: لم تلتزم شركات محل الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017).

H₁: تلتزم شركات محل الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017).

من خلال الجدول رقم (07) أنظر الملحق رقم (06)، الخاص باختبار ثنائي الحد لمدى التزام شركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)، نلاحظ أن الشركات محل الدراسة تلتزم ببند متطلبات الإفصاح المحاسبي بنسبة 59% بعدد مشاهدات إجمالي بلغ 623 من أصل 1050 مشاهدة، وبالنظر إلى قيمة المنخفضة لمستوى المعنوية (Sig) والمقدرة بـ (0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى أن نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017) أكبر من نسبة عدم الالتزام بها، ومستوى المعنوية يؤيد هذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017).

وعليه تم قبول الفرضية القائلة "تلتزم شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017".

5. خاتمة:

يشهد العالم اليوم تزايد مستمر في عدد الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف أرجاء العالم، هذا ما ساهم في انفتاح الأسواق المالية حول العالم وزاد من عدد الشركات المدرجة بها، حيث إن قبول ادراج هذه الشركات بأسواق رأس المال مشروط في الغالب بامثال هذه الأخيرة لمجموعة من القواعد والشروط والضوابط المختلفة، التي تهدف إلى حماية المستثمرين من خلال ضمان حصولهم على معلومات موثوقة وكافية تسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الجزائر في إطار انفتاحها على السوق الدولية ومحاوله جذب الاستثمارات الأجنبية سعت لتطبيق هذه الشروط من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يستوحي قواعده من معايير المحاسبة الدولية. ومن أبرزها قواعد الإفصاح المحاسبي التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1).

أظهرت نتائج البحث من خلال الدراسة التي قمنا بها على الشركات محل الدراسة عن الفترة 2015-2017 النتائج

التالية:

- من خلال تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة، توصل الباحثين إلى نتيجة مفادها إلتزام العينة محل الدراسة بإعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)؛
- النسبة الكلية لالتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)، قدرت بنسبة (59%) وهي نسبة معتبرة، ولكن تبقى هذه النسبة تمثل فقط الحد الأدنى من الإفصاح الاجباري التي تلتزم به الشركات من خلال القوانين المحاسبية والجبائية الجزائرية؛
- نسبة التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة ببند متطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة المدروسة متفاوتة من شركة لأخرى بحيث تبين أن أعلى نسبة قدرها (70%) مسجلة لدى شركة "الأوراسي"، تليها شركة "بيوفارم" بنسبة قدرها (67%)، ثم شركة "روبية" و "صيدال" معا بنفس النسبة قدرت بـ (59%)، أما أدنى نسبة التزام سجلت لدى شركة "أليانس للتأمينات" بنسبة معتبرة قدرت بـ (42%)؛
- جميع الشركات لديها نسب متدنية في المعلومات الخاصة بالإفصاح العام ما عدا شركة "بيوفارم" والتي تمتلك أعلى نسبة تقدر بـ 72,7%، في حين أن النسبة الكلية لمتطلبات الإفصاح العام لجميع الشركات تقدر بنسبة 46,7%. نص النظام

المحاسبي المالي SCF في المادة 3-210 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 على وجوب الإفصاح عن المعلومات العامة الخاصة بالشركات ضمن تقاريرها المالية، حيث نجد أن بنود مثل (طبيعة النشاط، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية، إسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان)، لم تلتزم بها أي شركة إطلاقاً خلال السنوات محل الدراسة؛

- لم يتم التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بالإفصاح المحاسبي عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي ويظهر ذلك في البنود المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالأسهم (نوع من الأسهم، مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة، ملكية المنشأة لأسهمها أو أسهم الفروع أو الشركات الزميلة، تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة)، والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF في المادة 3-220 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، حيث كانت نسبة إلتزام جميع الشركات بهذه البنود 0%، مما يجعل من هذه البيانات ذات شفافية ومصداقية أقل لما لهذه المعلومات من أهمية تخدم المستثمر بصفة خاصة؛
- تعتبر قائمة الدخل بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الشركات خلال السنة المالية، حيث لها من الأهمية ما يجعلها إحدى القوائم المالية التي يحتاجها مستخدموها في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، ولاحظنا من خلال دراستنا أن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة تولي أهمية كبيرة للإفصاح عن متطلبات هذه القائمة، ويظهر ذلك في نسبة الإلتزام بها والتي بلغت 91,1% بالنسبة لمجمل الشركات محل الدراسة خلال الفترة (2015-2017)؛
- قدرت نسبة الإفصاح في قائمة تدفقات الخزينة لدى الشركات محل الدراسة بـ 73,3% نستثنى منها شركة "أليانس للتأمينات"، والتي كانت نسبة إفصاحها عن هذه القائمة 0%. ما يجعل من قوائمها المالية تفتقد للمعلومات الخاصة بأسس تقييم مدى قدرة الشركة على توليد الأموال، وكذلك المعلومات الخاصة بالسيولة المالية التي يتم الإفصاح عنها من خلال هذه القائمة؛
- نسبة إلتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة ببنود متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة محل الدراسة بلغت نسبة 53,3%، حيث تشمل هذه النسبة شركات "روبية"، "الأوراسي" و"صيدال"، وتستثنى منها شركتي "بيوفارم" و"أليانس للتأمينات" التي بلغت نسبة إفصاحهما في هذه القائمة 0%.
- تعتبر الجوانب الأخرى من الإفصاح الواجب عرضها ضمن الملاحق من بنود متطلبات الإفصاح المحاسبي، التي لم تفصح عنها الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بالقدر الكافي، نظراً لنسبة الإلتزام بها التي بلغت 40% لمجمل الشركات محل الدراسة ماعدا شركة "أليانس للتأمينات" التي لم تفصح عنها إطلاقاً، حيث نص النظام المحاسبي المالي SCF في المواد 1، 2، 3، 4، 5-260 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، على أهمية الإفصاح عن المعلومات الملحقه لفهم أوضح وأشمل للعمليات الواردة في القوائم المالية.

6. قائمة المراجع:

- أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، دار الكتاب الجامعي، (أبوظبي، الإمارات، 2017)، ص 145.
- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس-العرض-الإفصاح، دار وائل للنشر، (عمان، الأردن، 2012)، ص 344.
- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية واتعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، (القاهرة، مصر، 2005)، ص 577.
- محمود سيد الناعي، نظرية المحاسبة مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر، (المنصورة، مصر، 2017)، ص 392-393.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دائرة المطبوعات والنشر، (عمان، الأردن، 2013)، ص 28، 51، 101-102.
- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان، الأردن، 2011)، ص 217.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار النشر ذات السلاسل، (الكويت، 1990)، ص 322-334.
- خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن، 2017)، ص 241، 260.

- أمينة فداوي، مدى إلتزام الركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2015)، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 61.
 - زوينة بن فرج، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في الكشوف المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص 55-56.
 - بوكساني رشيد، معوقات أسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة ليل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 227-228.
 - Maurice Moonitz, The basic postulates of accounting, AICPA accountiing research study, (1961), p52
7. ملاحق:

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (02): يبين رأسمال والنتيجة المحققة من طرف الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2015-2017)

الرقم	إسم الشركة	رأسمال الشركة	النتيجة المحققة خلال السنوات		
			2015	2016	2017
1	مجمع صيدال (SAI)	دج 2500000000.00	دج 1172409473.19	دج 1614727609.14	دج 1433341329.05
2	مؤسسة التسيير الفندقي - الأوراسي (AUR)	دج 1500000000.00	دج 609333773.22	دج 331873991.79	دج 549187994.87
3	أليانس للتأمينات (ALL)	دج 2205714180.00	دج 363021284.57	دج 421931678.07	دج 432140991.95
4	أن سي أ روية (ROUI)	دج 849195000.00	دج 188985195.00	دج 130675438.00	دج (702610250.00)
5	بيوفارم (BOI)	دج 5104375000.00	دج 4453571856.00	دج 5552092789.00	دج 6498667964.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة من القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير التسيير والتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من (2015 إلى 2017).

الملحق رقم (02)

الجدول رقم (03): يبين المواقع الالكترونية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2015-2017)

الرقم	إسم الشركة	الموقع الالكتروني للشركة
1	مجمع صيدال (SAI)	http://www.saidalgroup.dz/index.php/fr
2	مؤسسة التسيير الفندقي - الأوراسي (AUR)	http://www.el-aurassi.com/home.php
3	أليانس للتأمينات (ALL)	https://www.allianceassurances.com.dz
4	أن سي أ روية (ROUI)	http://www.rouiba.com.dz
5	بيوفارم (BOI)	http://www.bio-pharminc.com

المصدر: من إعداد الباحثين

الملحق رقم (03)

الجدول رقم (04): يبين بنود متطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2015-2017)

رقم؟	بنود الإفصاح	الإفصاح في القوائم المالية														
		أن سي أ روية			البناس للتأمينات			مجمع صيدال			بيوفارم			الأوراسي		
		2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
1	تسمية الشركة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	الشكل القانوني	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	طبيعة النشاط	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	المقر الاجتماعي للشركة	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	الرقم الجبائي	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0
7	طبيعة القوائم المالية (فردية، حسابات مدمجة)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0
8	العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية	0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1
9	الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
10	الإفصاح عن معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات سابقة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
11	أسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	الممتلكات والتجهيزات والمعدات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
13	الأصول غير الملموسة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
14	الأصول المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
15	المخزون	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
16	الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
17	التقديرات ومايعادلها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
18	الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
19	مخصصات الإهلاك والمؤنات وخسائر القيمة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
20	حقوق الأقلية	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0
21	رأس المال الصادر واحتياطيات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
22	وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23	فارق إعادة التقييم	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
24	حصة الشركة المدمجة	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0
25	عدد الأسهم المصحح بها	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
26	عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27	عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28	القيمة الاسمية لكل نوع من الأسهم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29	مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30	ملكية المنشأة لأسهمها أو أسهم الفروع أو الشركات الزميلة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
31	تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
32	الإيرادات من المبيعات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
33	نتائج الأنشطة التشغيلية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
34	تكاليف التمويل	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
35	المتنوعات المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
36	الأعباء المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
37	مخصصات الإهلاك والمؤنات وخسائر القيمة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
38	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
39	أعباء المستخدمين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
40	نتيجة الأنشطة العادية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
41	تحليل الأعباء حسب الطبيعة أو حسب النتيجة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
42	حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0
43	حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0
44	العناصر غير العادية (نواتج و أعباء)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
45	النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
46	النتيجة الصافية لكل سهم	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	0	1	47	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تدفقات الخزينة أو ضمن الإفصاحات المتممة لها
1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	0	1	48	التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	0	1	49	التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	50	التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	51	النتيجة الصافية للسنة المالية
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	52	الأثر التراكمي لتغيير السياسة المحاسبية
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	53	الأثر الناتج عن تصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	54	إعادة تقييم التقييمات
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	55	زيادة رأس المال
1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	56	ن القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل الاحتياطات بين بداية الفترة والحصص المدفوعة
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	57	عبارة تفيد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	58	اسس القياس المستخدمة
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	59	السياسات المحاسبية المعتمدة
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	60	الطريقة المتبعة في تقييم المخزون
0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	61	هدف الشركة في الاستمرارية أو عدم الاستمرارية
0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	62	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	63	الطرق المتبعة في إهلاك الممتلكات والمعدات
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	64	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	65	سياسات توزيع الأرباح
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	66	مقدار مكافآت مجلس الإدارة
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	67	اثر التحويلات للعملاء الأجنبية
0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	68	المعلومات التي تخص تركيبة المؤسسة الأم
0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	69	معلومات عن نسبة حصة ملكية الشركة وكذا نسبة حقوق التصويت في المنشآت المستثمر فيها
0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	70	الالتزامات الطارئة والمحتملة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة والمعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي، وكذا بيانات مجمعة من القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة، تقارير التسيير والتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من (2015 إلى 2017).

الملحق رقم (04)

الجدول رقم (05): يبين نسبة إلتزام الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية لبنود متطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)

الرقم	متطلبات الإفصاح	SAIDAL		ROUIBA		ALLIAN CE		AURASSI		BIOPHARM		Total rate	
		Rate	%N	Rate	%N	Rate	%N	Rate	%N	Rate	%N	Rate	%N
1	المعلومات الخاصة بالإفصاح العام	45,5%	15	45,5%	15	33,3%	11	36,4%	12	72,7%	77	46,7%	77
2	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية أو ضمن الإفصاحات المتممة لها	50,0%	30	50,0%	30	60,0%	36	60,0%	36	60,0%	36	56,0%	168
3	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو ضمن الإفصاحات المتممة لها	93,3%	42	77,8%	35	93,3%	42	93,3%	42	97,8%	44	91,1%	205
4	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تدفقات الخزينة أو ضمن الإفصاحات المتممة لها	100,0%	9	66,7%	6	0,0%	0	100,0%	9	100,0%	9	73,3%	33
5	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإفصاحات المتممة لها	100,0%	21	66,7%	14	0,0%	0	100,0%	21	0,0%	0	53,3%	56
6	جوانب أخرى من الإفصاح الواجب عرضها ضمن الملاحق	14,3%	6	57,1%	24	0,0%	0	64,3%	27	64,3%	27	40,0%	84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) الذي يبين بنود متطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2015-2017)، أنظر الملحق رقم (03)، باستخدام برنامج Excel.

الملحق رقم (05)

الجدول رقم (06): يبين نتيجة اختبار ثنائي الحد (Binomial test) للمقارنة بين الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية من حيث الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)

Company	Groups	Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
SAIDAL	Groupe 1	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	123	0,59	0,50	0,016
	Groupe 2	لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	87	0,41		
	Total	/	210	1,00		
ROUBA	Groupe 1	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	124	0,59	0,50	0,011
	Groupe 2	لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	86	0,41		
	Total	/	210	1,00		
ALLIANCE	Groupe 1	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	89	0,42	0,50	0,032
	Groupe 2	لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	121	0,58		
	Total	/	210	1,00		
AURASSI	Groupe 1	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	147	0,70	0,50	0,000
	Groupe 2	لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	63	0,30		
	Total	/	210	1,00		
BIOPHARM	Groupe 1	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	140	0,67	0,50	0,000
	Groupe 2	لم تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	70	0,33		
	Total	/	210	1,00		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم (06)

الجدول رقم (07): يبين نتيجة اختبار ثنائي الحد (Binomial test) لمدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2015-2017)

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
Disclosure	Groupe 1	تلتزم الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	623	0,59	0,50	0,000
	Groupe 2	لم تلتزم الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي	427	0,41		
	Total	/	1050	1,00		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج SPSS.